

سلسلة الكامل / كتاب رقم 150 /

الكامل في أسانيد و تصحيح حديث وفتلوا الفاعل

والمفعول به في عمل قوم لوط وبيان وختلاف

الصحابة والائمة في حده بين الزعم والقتل وخرق

لمؤلفه و / عامر أحمد الحسيني .. الكتاب مجاني

( نسخة جديدة بتحسين الخط وتكبيره لتيسير القراءة وخاصة علي أجهزة المحمول )

## الكامل في أسانيد وتصحيح حديث اقتلوا الفاعل والمفعول به في عمل قوم لوط وبيان اختلاف الصحابة والأئمة في حدّه بين الرجم والقتل والحرق

المقدمة :

بسم الله وكفي ، وصلاة وسلاما علي عباده الذين اصطفى ، أما بعد :

بعد كتابي الأول ( الكامل في السُّنن ) أول كتاب علي الإطلاق يجمع السنة النبوية كلها بكل من رواها من الصحابة بكل ألفاظها ومتونها المختلفة ، من أصح الصحيح إلي أضعف الضعيف ، مع الحكم علي جميع الأحاديث ، وفيه ( 63,000 / الإصدار الرابع ) ثلاثة وستون ألف حديث ، آثرت أن أجمع الأحاديث الواردة في بعض الأمور في كتب منفردة ، تسهيلا للوصول إليها وجمعها وقراءتها .

روي الترمذي في سننه ( 1456 ) عن ابن عباس قال قال رسول الله من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به . ( صحيح )

في الكتاب السابق لهذا رقم ( 149 ) من هذه السلسلة ( الكامل في أحاديث عمل قوم لوط وما ورد فيه من تحريم وذم ووعيد وعقوبة وحدود مع بيان أن تحريم ذلك أمر شرعي وليس طبي ) ، وفيه ( 100 ) حديث .

كان من هذه الأحاديث أحاديث ( من وجدتموه يعمل بعمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به ) ، وهو حديث ثابت صحيح ، فأثرت أن أفرده وطرقه في جزء منفرد لبيان صحته والجواب عن حجج من تكلم فيه وحاول تضعيفه .

وقد تكلم بعض الناس في هذا الحديث قائلين أنه ضعيف لا يصح ، وهذا خطأ والحديث صحيح ثابت لا شك في صحته ، وهذا بيان مجمل في جواب ذلك ، ثم أتبعه بالأسانيد تفصيلا .

\_ قال البعض أن ابن عباس تفرد بهذا الحديث ، وهذا خطأ فالحديث روي عن أبي هريرة وجابر بن عبد الله ، لكن دعنا أيضا نسلم جدلا أن الحديث لا يُروى إلا عن ابن عباس ، فكان ماذا؟! وهل من شرط صحة الحديث أن يُروى عن عدد معين من الصحابة؟!

وأين يذهبون بحديث ( إنما الأعمال بالنيات ) المتفق علي صحته ؟ ولم يروه من الصحابة إلا عمر بن الخطاب ، ولم يروه عن عمر بن الخطاب إلا علقمة الليثي ، ومع ذلك هو صحيح في أعلي درجات الصحة ولا خلاف في صحته .

\_ قال بعضهم أن الحديث تفرد بروايته عن ابن عباس الراوي عمرو بن أبي عمرو القرشي ، أقول دعنا نسلم بهذا جدلا فكان ماذا؟! فالرجل ثقة وإن تفرد بالحديث فحديثه صحيح ولا إشكال ، وإنما حاول بعضهم الطعن فيه لما أراد الخروج من هذا الحديث فقالوا تفرد به عمرو القرشي !

هذا مع أن الرجل لم يتفرد بالحديث أصلا ، فقد تابعه عليه داود بن الحصين القرشي وعباد بن منصور الناجي والحسين بن عبد الله الهاشمي وداود بن أبي هند القشيري ، فهؤلاء أربعة متابعون للرجل علي الحديث الذي رواه ،

بل إن توهمنا توهمنا محضاً وقلنا في خيالٍ سارح أن كل هؤلاء الخمسة ضعفاء لكان اتفاق الخمسة واجتماعهم علي هذا الحديث يثبت أن له أصلاً عن النبي ، فكيف وفيهم ثقات ! وكل هذا بتفصيله وتامه سيأتي عند تفصيل الأسانيد .

\_ قال بعضهم أنه مخالف لحديث لا يحل دم مسلم إلا بإحدى ثلاث القصاص والزني والردة ، وهذه من أوهي الحجج ، بل القائلون بهذا أنفسهم لا يأخذون بذلك ،

فتجدهم يقررون في كتبهم ومذاهبهم أن حد تارك الصلاة كسلا هو القتل ، فاسألهم أين ذهبتم إذن عن هذا الحديث؟! ويقررون أيضاً أن القتل تعزيراً جائز لا بأس به ، فاسألهم أين ذهب هذا الحديث؟! وإن الأحاديث تؤخذ بمجموعها وكلها صحيحة ولا إشكال .

هذا مع أن هناك خلاف أصلاً في هل يعتبر عمل قوم لوط نوع من الزني أم لا ، ومن اعتبره من الزني طبّق عليه الأحاديث والحدود الواردة في الزني ، لكن هذا الحديث بعد بيان صحته وثبوته يكون نصاً في موطن النزاع .

\_ قال البعض أن ابن عباس أفتي بخلاف هذا الحديث ، مع أنه هو الراوي له ، وهذه مسألة فقهية طويلة وهي مسألة إذا خالف الصحابي ما رواه عن النبي ، وليس هذا موضع تفصيلها لكن الصحيح وما عليه العمل أن العمل بحديث الصحابي لا بفتواه ، لأنه قد يكون خالف لحديث آخر صحيح ورأي أنه ناسخ للحديث الأول ، فصحة الحديث شيء والعمل به شيء آخر .

لكن الأقوي في الجواب ها هنا أن ابن عباس لم يخالف الحديث كما يدعون ، فقد روي أبو داود في سننه ( 4463 ) عن سعيد بن جبير ومجاهد بن جبر عن ابن عباس في البكر يؤخذ علي اللوطية ، قال يُرجم . ( صحيح )

وإنما ظن هؤلاء أن ابن عباس لما رأى عليه ( الرجم ) والحديث فيه ( القتل ) قالوا قد خالف الحديث الذي يرويه ، مع أن الحديث لم يحدد طريقة معينة للقتل ، فقد يكون القتل بالسيف أو بالرجم أو بالإلقاء من مكان عالٍ أو بالحرق أو أو .

فابن عباس في الحقيقة أخذ بالحديث وقال بقتل الفاعل والمفعول به ، وإنما اختار فقط أحد طرق القتل ، ويؤيد ذلك أيضا أنه قال ذلك في ( البكر ) والبكر في حد الزني ليس عليه الرجم وإنما الجلد والتغريب ، مما يبين بوضوح أن ابن عباس يري أن عليه القتل حتي وإن كان بكرا ، وأنه إنما اختار الرجم كأحد طرق القتل فقط .

-----

\_\_ من أقوال الأئمة في هذا الحديث :

من الأئمة الذين صححوا هذا الحديث : الحاكم والبيهقي والضياء المقدسي والطبري وابن الجارود وابن عبد البر وابن عبد الهادي والشيخ أحمد شاکر وغيرهم .

\_ رواه الحاكم في المستدرک ( 4 / 351 ) وقال ( هذا حديث صحيح الإسناد ) وهي طريقته في التصحيح في المستدرک ثم ذکر للحديث عدة شواهد .

\_ وقال البيهقي في السنن الكبرى ( 8 / 407 ) ( وقد روينا من أوجه عن عكرمة ، ولا أرى عمرو بن أبي عمرو يقصر عن عاصم ابن بهدلة في الحفظ ، كيف وقد تابعه على روايته جماعة ، وعكرمة عند أكثر الأئمة من الثقات الأثبات ، والله أعلم )

\_ ورواه الضياء في المقدسي في الأحاديث المختارة ( 4357 ) و ( 4360 ) وهذا منه تصحيح للحديث أو تحسين له علي الأقل .

\_ ورواه ابن الجارود في المنتقى ( 797 ) ، وهذا تصحيح منه للحديث أو تحسين له علي الأقل .

\_ ورواه الطبري في تهذيب الآثار ( مسند ابن عباس / 23 ) وقال ( وهذا خبر عندنا صحيح سنده ، وقد يجب أن يكون علي مذهب الآخرين سقيما غير صحيح ) ، وهذا من أقوى التصحيح لمعرفته بما قيل في الحديث من تعليل ومع ذلك يصححه .

\_ وقال ابن عبد البر في الاستذكار ( 7 / 496 ) بعد جواب عمن أنكر حد القتل ثم قال ( وجاء النص فيمن عمل عمل قوم لوط فاقتلوه ) وهذا تصحيح منه للحديث وإيجاب للحكم به .

\_ وقال ابن عبد الهادي ( المحرر في الحديث / 624 ) بعد هذا الحديث ( إسناده صحيح فإن عكرمة روي له البخاري وعمرو من رجال الصحيحين ، وقد أُعلِّ بما فيه نظر ) ، وصدق في تشكيكه لدعوي أن في الحديث علة .

\_ أما الشيخ أحمد شاكر فقد صححه في تحقيقه لمسند أحمد وسيأتي كلامه مع أسانيد الحديث لأن له بحثاً طويلاً في بعض الأمور وعن بعض الرواة سأذكره في مكانه .

-----

\_\_ من أقوال الفقهاء في المسألة :

\_ قال الحافظ المنذري ( إتحاف الخيرة / 4748 ) ( حرق اللوطية بالنار أربعة من الخلفاء ، أبو بكر الصديق وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن الزبير وهشام بن عبد الملك ) ، وعندهم أن الحرق بالنار مكروه فقط وليس محرما ، وفي المسألة خلاف ليس هذا موضع تفصيله .

\_ جاء في موسوعة الفقه الكويتية لمجموعة من الدكاترة ( 23 / 44 ) ( باب عقوبة اللواط :  
اختلف الفقهاء في عقوبة من فعل قوم لوط على ستة أقوال :

الأول : للشافعية في المذهب والحنابلة في المذهب وأبي يوسف ومحمد والثوري والأوزاعي وأبي ثور ، وهو أن حد اللواط - الفاعل والمفعول به - كالزنا فيرجم المحصن ويجلد البكر ، وهو قول الحسن البصري وسعيد بن المسيب وقتادة والنخعي وعطاء بن أبي رباح ، وهو مروى عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما ،

واستدلوا على ذلك بما روي عن أبي موسى رضي الله عنه أن النبي قال إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان ، ولأنه وطء في محل مشتهى طبعاً منهي عنه شرعاً ، فوجب أن يتعلق به وجوب الحد قياساً على قبل المرأة ، بل هو أولى بالحد لأنه إتيان في محل لا يباح الوطء فيه بحال ، والوطء في القُبُل يباح في بعض الأحوال ، ونص الشافعي والحنابلة على أن غير المحصن يجلد ويُغرب كالزنا ،

الثاني : لأبي حنيفة وحماد بن أبي سليمان والحكم ، وهو أنه لا حد عليه ولكنه يعزر ويودع في السجن حتى يموت أو يتوب ، ولو اعتاد اللواط أو تكررت منه قتله الإمام في المرة الثانية ، سواء



أكان محصنا أو غير محصن ، سياسة ، وإنما لم يجب فيه حد الزنا لأنه لم ينطلق عليه اسمه فكان كالاستمتاع بما دون الفرج ، ولأنه استمتع لا يستباح بعقد فلم يجب فيه حد كالاستمتاع بمثله من الزوجة ،

ولأن أصول الحدود لا تثبت قياسا ، وأيضا فلأنه وطء في محل لا تشتهيه الطباع ، بل ركبها الله على النفرة منه ، فلم يحتج إلى أن يزجر الشارع عنه بالحد كأكل العذرة والميتة والدم وشرب البول ، غير أنه لما كان معصية من المعاصي التي لم يقدر الشارع فيها حدا مقدرا كان فيه التعزير ،

الثالث : للمالكية ، وهو أن حد اللواط الرجم مطلقا ، فيرجم الفاعل والمفعول به ، سواء أكانا محصنين أم غير محصنين ، وهو قول عمر بن الخطاب وابن عباس رضي الله عنهم وجابر بن زيد وعبيد الله بن معمر والزهري وابن حبيب وربيعة وإسحاق ، وهو قول عند الشافعية ، ورواية عن أحمد ،

واستدلوا على ذلك بعموم قوله ﷺ من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به ، وبأنه إيلاج في فرج آدمي يقصد الالتذاذ به غالبا كالقبل ، فكان الرجم متعلقا به كالمراة ، ولأن الحد في الزنا إنما وضع زجرا وردعا لئلا يعود إلى مثله ، ووجدنا الطباع تميل إلى الالتذاذ بإصابة هذا الفرج كميلها إلى القبل ، فوجب أن يتعلق به من الردع ما يتعلق بالقبل ، بل إن هذا أشد وأغلظ ،

ولهذا لم يشترط فيه الإحصان كما اعتبر الزنا ، إذ المزني بها جنس مباح وطؤها وإنما أتيت على خلاف الوجه المأذون فيه ، والذكر ليس بمباح وطؤه ، فكانت عقوبته أغلظ من عقوبة الزنا ،

الرابع : للشافعي في قول وإسحاق بن راهويه ، وهو أنه يقتل اللوطي بالسيف كالمترد ، محصنا كان أو غير محصن ، وهو قول ابن عباس وعلي بن أبي طالب وأبي بكر الصديق وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم والشعبي والزهري وجابر بن زيد وربيعة بن مالك ، قال ابن المسيب إن هذا سنة ماضية ،

واستدلوا على ذلك بعموم قوله ﷺ فاقتلوا الفاعل والمفعول به ، حيث لم يفرق عليه الصلاة والسلام بين محصن وغير محصن ، ولأن المحرمات كلما تغلظت تغلظت عقوبتها ، ووطء من لا يباح بحال أعظم جرما من ووطء من يباح في بعض الأحوال ، ومن هنا كان حده أغلظ من حد الزنا ،

الخامس : يحرق الفاعل والمفعول به بالنار ، وقد روي هذا القول عن أبي بكر الصديق وابن الزبير رضي الله عنهم ، فقد روى صفوان بن سليم عن خالد بن الوليد رضي الله عنه أنه وجد في بعض ضواحي العرب رجلا ينجح كما تنجح المرأة ، فكتب إلى أبي بكر ، فاستشار أبو بكر رضي الله عنه الصحابة فيه ، فكان عليُّ أشدهم قولا فيه ،

فقال ما فعل هذا إلا أمة من الأمم واحدة ، وقد علمتم ما فعل الله بها ، أرى أن يحرق بالنار ، فكتب أبو بكر إلى خالد بذلك فحرقه ، ونقل ابن القيم عن بعض الحنابلة لو رأى الإمام تحريق اللوطي فله ذلك ،

السادس : يعلى اللوطي أعلى الأماكن من القرية ثم يلقي منكوسا فيتبع بالحجارة ، قال الله تعالى ( فلما جاء أمرنا جعلنا عاليها سافلها وأمطرنا عليها حجارة ) وهو مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما (

\_ وبهذا يتبين أن الحد في ذلك هو القتل ( سواء بالرجم أو الحرق أو السيف أو غير ذلك ) ،  
والخلاف في كيفية القتل لا يعني الخلاف في حكم القتل نفسه ، أما من قال لا قتل عليه فهم أيضا  
قائلون بضربه وحبسه وقتله إن تكرر منه الأمر ، أي علي سبيل التعزير وليس الحد ، والله وليُّ  
التوفيق .

-----

\_\_ مسألة أن تحريم عمل قوم لوط أمر شرعي وليس طبي :

\_ وها هنا لابد من البدء بذكر الأعلى وهو تحريم الزني بالمرأة ، فقد بينت في كتاب رقم ( 136 ) من هذه السلسلة ( الكامل في أحاديث رجم الزاني / 180 حديث ) أن تحريم الزني أمر شرعي وليس طبيا ولا لأجل عدم اختلاط النسل .

فإن كان الزني بالمرأة والذي يمكن أن يؤدي إلي الإنجاب ليس محرما لعله طبية أو تناسلية ، فمن باب أولي ما لا يؤدي إلي الإنجاب قطعاً ، وسيأتي تفصيل ذلك بعد قليل .

\_ أما التعليل بأن ذلك يؤدي لعدم التناسل ، فتلك علة واهية لا ينبغي عرضها علي الناس وخاصة من غير المسلمين ، لأن ردها قائم وحجتها واهية ، إذ هناك من هم مصابون بالعقم فهل أثر هؤلاء علي معدل الإنجاب ؟

وهناك من يجرون عمليات جراحية تؤدي إلي العقم فهل أثر هؤلاء علي معدل الإنجاب ؟ وهناك من لا يتزوجون من الأساس مع القدرة فهل أثر هؤلاء علي معدل الإنجاب ؟ بالطبع لا ، لذا فهذه الحجة تصلح في حالة أن يكون هؤلاء داعين لمنع كل نكاح إلا نكاحهم وحينها نعم قل لهم وأين يذهب التناسل والإنجاب .

\_ أما التعليل بأن ذلك مخالف للفطرة ، فقبل كل شيء هذا تعليل يصلح لنا نحن المسلمين ، لا تعليلاً عاماً لكل الناس ، فالفطرة ها هنا إنما هي ما تؤمن أن الله فطر الناس عليه ، وليس كل الناس يقر لك بدينك حتي تحتج عليهم به .

وكذلك هذا التعليل فيه مأخذ يأخذها عليه بعض الناس من الناحية الطبية ، فقد صار علم الطب الآن - علي الأقل في كثير من البلاد - يقر أن هذا الأمر لا ضرر فيه طبيا من حيث الأصل ، وصارت كثير من الدول التي لا تقوم علي أساس ديني تبيح هذا الأمر ولا تجعل فيه منعا أو عقوبة ،

وإن سلمنا مع بعض الجدل أن هناك قلائل ما زالوا يقولون يضره طبيا فسيحتج عليك محتج بأن الأكثرين علي عدم ضرره ، بل ويضيفون علي ذلك أن القائلين بمنعه لا معتمد طبي ثابت عندهم ، وإنما هي آراء شخصية قائمة علي نظرات فردية في علم النفس ونظرات قائمة علي معتمد ديني ( بغض النظر عن اعتمادهم علي الإسلام أو المسيحية أو اليهودية لحرمة هذا الفعل في الأديان السماوية كلها عموما )

وكذلك هذا التعليل لا يستقيم علي الدوام ، فمعلوم أن أبناء آدم من ذكور وإناث قد تزوجوا فيما بينهم ليتم التناسل وتبقي البشرية من بعدهم ، بدلا من خلق عائلتين يتم التزاوج بينهما ،

فحينها يقال إن كان نكاح المحارم غير مقبول بالفطرة إذن فقد أمر الله أبناء آدم بأمر مخالف للفطرة ، وهذا لا يكون ،

ويقال حينها أيضا هل كان أبناء آدم يشتهون بعضهم لكن امتنعوا لأجل التحريم ؟ أم نزلت فيهم الشهوة لبعضهم بعد الإباحة ؟!

أما إن قال قائل أن الفترة بين كل بطن كانت طويلة ، وكان الذكر ينكح الأنثى من بطن أخري ، أي لا ينكح نفس الأنثى المولودة معه ، فهذا قول سقيم في العقل ، ويكفي في الجواب عنه أن تسأل قائله إن أنجبت أمك أنثى بعد ( 15 ) أو حتي بعد ( 20 ) سنة فهل تلك الأنثى ليست أختا لك لأن بينك وبينها السنين الطوال؟!

لذا فلا بد من التأمل والنظر فيما يُقال ، وليس أي كلام يُعد جوابا ، بل إن بعض هذه الأجوبة لا يزيد هؤلاء إلا ثباتا علي أقوالهم ومواقفهم قائلين رأيت ضعف حججهم ! و خلاصة المسألة ثبات التحريم في كل وقت وحين ، تحريم شرعي ، أي أن الأمر حرام بذته وكبيره من الكبائر وليس لسبب طبي أو عقلي محض ، فإن تغير الطب وتوابعه فالتحريم باقي شرعا .

-----

\_\_ مسألة أن علة تحريم الزني شرعية وليست طبية :

\_ المسألة الأولى : المتعة أو نكاح المتعة ، في الكتاب السابق رقم ( 21 ) من هذه السلسلة ( الكامل في أحاديث المتعة وأيما رجل وامرأة تمتعا فعشرة ما بينهما ثلاثة أيام وأنها أبيحت للصحابة فقط ) ، وفيه ( 90 ) حديث ، جمعت الأحاديث الخاصة بالمتعة .

وصورة المتع هي أن تتمتع المرأة والرجل بضعة أيام علي ما يتفقان عليه من مال ، وورد في الأحاديث نصا ( تمتعوا منهن واجعلوا الأجل بينكم وبينهن ثلاثا ) .

وجاء في موسوعة الفقه الكويتية لمجموعة من الدكاترة ( 41 / 333 ) ( نكاح المتعة هو قول الرجل للمرأة أعطيك كذا على أن أتمتع بك يوما أو شهرا أو سنة أو نحو ذلك ، سواء قدر المتعة بمدة معلومة كما هو الشأن في الأمثلة السابقة ، أو قدرها بمدة مجهولة كقوله أعطيك كذا على أن أتمتع بك موسم الحج أو ما أقيمت في البلد أو حتى يقدم زيد ، فإذا انقضى الأجل المحدد وقعت الفرقة بغير طلاق )

وتبين فيه أيضا وفي أحاديثه أن المتعة أبيحت مرتين ، مرة من أول الإسلام وكانت حلالا عافا لا بأس به ، حتي تم تحريمها عام خير أي بعد ( 19 ) سنة من الإسلام ، لأن خير كان في السنة السادسة من الهجرة والفترة المكية كانت ( 13 ) سنة ، وصارت جرما شنيعا يُقتل فاعله رجما ،

ثم أبيحت مرة ثانية في فتح مكة لثلاثة أيام فقط وصارت مرة ثانية حلالا عفا لا بأس به ، ثم بعد ثلاثة أيام أعيد تحريمها وصارت جرما شنيعا يُقتل فاعله رجما ، وقال الإمام الشافعي ( لا أعلم شيئا أحلَّ ثم حُرِّمَ ثم أحلَّ ثم حُرِّمَ إلا المتعة ) ( البحر المحيط / 5 / 212 ) ،

وجاء في موسوعة الفقه الكويتية ( 41 / 341 ) ( لا يقع على المرأة في نكاح المتعة طلاق ولا إيلاء ولاظهار ولا يجري التوارث بينهما ولا لعان ولا يثبت به إحصان للرجل ولا للمرأة ولا تحصل به إباحة للزوج الأول لمن طلقها ثلاثا ، وهذا باتفاق الفقهاء القائلين ببطلانه ويفرق بينهما )

لذا فدعنا نقول أن الفارق بين تمتع المرأة مع رجل ثم تمتعها مع رجل آخر هو أن تحيض حيضة ، لذا فمن صور المتعة أن تمتع المرأة بضعة أيام مع رجل ، ثم تحيض حيضة ليتبين عدم حملها ، ثم تمتع مع رجلٍ ثاني ، ثم تحيض حيضة ليتبين عدم حملها ،

ثم تمتع مع رجل ثالث ، ثم تحيض حيضة ليتبين عدم حملها ، ثم تمتع مع رجل رابع ، ثم تحيض حيضة ليتبين عدم حملها ، وهكذا ،

فالسؤال قائمٌ ها هنا للقائلين أن علة تحريم الزني هي اختلاط النسل ، فيقال لهم أين ذهب هذا في المتعة ؟ أين راحت هذه العلة ؟ فإن قالوا أليست تحيض حيضة قبل التمتع مع رجل آخر ، حينها يُقال إذن التحريم ها هنا هو للمشاركة أي تشارك بضعة رجال في امرأة واحدة في طهر واحد ، وليس أن تمتع مع رجل ثم ثانٍ ثم ثالث ثم رابع وهكذا ،



فإن قيل أليس تم تحريمها علي باقي الأمة ؟ حينها يُقال نعم لكن ماذا عن عشرين عاما في أول الإسلام ؟ هل أباح لهم أمرا عظيم السوء شديد الخطر كل هذه المدة ؟ وماذا عن المرة الثانية التي دامت ( 3 ) ثلاثة أيام فقط .

وغير معلوم ما العلة الكبرى التي جعلت المتعة تباح لثلاثة أيام فقط ، لذا فطلب العلة ما زال قائما حينها ، ويتبين حينها أن التحريم علي باقي الأمة أمر شرعي محض ويؤخذ بالتسليم فقط .

لذا فلأنّ هذا الفعل صار محرما وصار هو نفسه يدخل تحت مسمي الزني بعد أن أبيع مرتين ، مرة لعشرين عاما ، ومرة لثلاثة أيام ، وكان حلالا عفا لا بأس به .

فأين القائلون بأن العلة هي منع اختلاط النسل ؟ ولماذا لم نر لهم جوابا طيلة مئات السنين حتي الآن ؟ وإنما المأخوذ من هذا أن الذي لم يكن مباحا هو المشاركة أي مشاركة بضعة رجال لامرأة واحدة في طهر واحد ، وحينها يسلم لهم القول أن التحريم لمنع اختلاط النسب .

\_\_ المسألة الثانية : التحريم لأجل علة طبية ، وقبل ذكر موقف الطب بإباحة المتعة كما سبق كفيلاً وكافٍ في بيان أن المسألة ليس فيها شيء طبيا ، فهل تظن أن المسألة كانت خطيرة طبيا وتُسبب ضررا شنيعا جسيما ومع ذلك أباحها الله للصحابة مرتين ، مرة عشرين عاما ومرة ثلاثة أيام ؟

ثم إن ذهبنا للطب فلا تجده قائلًا ولا في أي مدرسة من مدارسه ولا حتي في نظرية لم تثبت بعد ، لا تجده بحال من الأحوال قائلًا أن الجماع خارج إطار الزواج له أي ضرر جسدي أو نفسي ، ومن قال غير ذلك فليأت لنا بذلك ، ولن يستطيع ، إذ لو كان ذلك موجودا لطار به الناس كل مطار ، لذا فهذا يعود بنا مرة أخرى إلي أن التحريم أمر شرعي محض يؤخذ بالتسليم .

\_ المسألة الثالثة : إن قلنا أن الحكم يدور مع سببه وعلته ، فإن قيل أن التحريم لمنع اختلاط النسب فماذا إذن عن من أصابهم العقم ؟ فقد انتفت تلك العلة في حقهم فهل صار الزني إذن مباحا لهم ؟

ماذا إذن عن من قاموا بعمليات جراحية لمنع الإنجاب بشكل دائم وصارت أجسادهم غير قابلة بالكلية للإنجاب أصلا ، فهل صار الزني في حقهم حلالا مباحا ؟ بل حتي نكاح المشاركة حينها سيكون مباحا لهؤلاء لأنهم في كل الأحوال لن ينجبوا ولن يكون لهم نسل من هذا الجماع ، فهل ذلك صحيح ؟

أما حين نقول أن التحريم أمر شرعي محض ، فحينها فليقل الطب ما يقول وليُجروا ما يريدون من عمليات فالعلة ليست للنسل فقط حتي يتوقف عليه ، بل سيكون حينها الأمر محرما عليهم دائما وأبدا ، وبالله التوفيق .

1\_ روي أبو يعلي في مسنده ( 2743 ) عن ابن عباس عن النبي قال من وجدتموه يأتي البهيمة فاقتلوه واقتلوها معه ومن وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به . ( صحيح )

2\_ روي الطبري في تهذيب الآثار ( 2578 ) عن ابن عباس عن النبي قال من وجدتموه يأتي بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة معه ومن وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به . ( صحيح )

3\_ روي الترمذي في سننه ( 1456 ) عن ابن عباس قال قال رسول الله من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به . ( صحيح )

4\_ روي أحمد في مسنده ( 2722 ) عن ابن عباس قال قال رسول الله اقتلوا الفاعل والمفعول به في عمل قوم لوط والبهيمة والواقع على البهيمة ومن وقع على ذات محرم فاقتلوه . ( صحيح لغيره )

5\_ روي الحاكم في مستدركه ( 4 / 351 ) عن ابن عباس عن النبي قال من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به ومن وجدتموه يأتي بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة معه . ( صحيح لغيره )

6\_ روي الطبري في تهذيب الآثار ( 2581 ) عن ابن عباس أن رسول الله قال من وقع على الرجل فاقتلوه يعني عمل قوم لوط . ( صحيح لغيره )

7\_ روي الحاكم في المستدرک ( 4 / 351 ) عن أبي هريرة عن النبي قال من عمل عمل قوم لوط فارجموا الفاعل والمفعول به . ( حسن لغيره )

8\_ روي ابن ماجة في سننه ( 2562 ) عن أبي هريرة عن النبي في الذي يعمل عمل قوم لوط قال ارجموا الأعلى والأسفل ارجموهما جميعا . ( صحيح لغيره )

9\_ روي الحارث في مسنده ( المطالب العالیه / 1850 ) عن جابر قال سمعت رسول الله يقول على المنبر من عمل عمل قوم لوط فاقتلوه . ( حسن لغيره )

-----

1\_ رواه الترمذي في سننه ( 1456 ) عن محمد بن عمرو السواق عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو القرشي عن عكرمة عن ابن عباس .

وهذا إسناد صحيح ورجاله ثقات ولا علة فيه ، أما من قال تفرد به عمرو القرشي فأقول الرجل ثقة وإن انفرد ، ومع ذلك فلم يتفرد بالحديث وتابعه عليه غيره ، ورواه الحاكم في المستدرک ( 4 / 351 ) وقال ( هذا حديث صحيح الإسناد ، وللزيادة في ذكر البهيمة شاهد ) .

أما عمرو القرشي فثقة ربما أخطأ في بضعة أحاديث فقط ، روي له البخاري ومسلم في صحيحيهما ، وقال أبو زرعة ( ثقة ) ، وقال العجلي ( ثقة يُنكر عليه حديث البهيمة ) ، وقال ابن حنبل ( ليس به بأس ) ،

وقال الدارقطني ( ليس به بأس ) ، وقال الساجي ( صدوق إلا أنه يهمل ) ، وقال ابن معين ( ليس به بأس ) وضعفه في رواية ، وقال أبو حاتم ( لا بأس به ) ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال ( ربما أخطأ ) ، وصح له الحاكم في المستدرک ، وروي له ابن الجارود في المنتقى ، وابن حبان في صحيحه ، وابن خزيمة في صحيحه ،

لكن ضعفه النسائي وأبو داود ، ولا أعلم سببا أو حديثا دعاهم لهذا ، وإن سلمنا لهم جدلا أن الرجل أخطأ في حديث أو حديثين فليس من شرط الثقة ألا يخطئ أبدا ، أما من قال أنه تفرد بالحديث

فكان ماذا؟! فالرجل ثقة وتفرد الثقات مقبول وكم من ثقات تفردوا ولم يكن إشكال ، هذا مع أن الرجل لم يتفرد بالحديث أصلاً كما سيأتي .

2\_ رواه أحمد في مسنده ( 2722 ) عن أبي القاسم بن أبي الزناد المدني عن إبراهيم بن إسماعيل الأشهلي عن داود بن الحصين القرشي عن عكرمة عن ابن عباس .

وهذا إسناد حسن ورجاله ثقات سوي إبراهيم الأشهلي وهو ثقة ربما أخطأ في بضعة أحاديث فقط ، قال ابن حنبل ( ثقة ) ، وقال العجلي ( ثقة ) ، وصح له الحاكم في المستدرک ، وروي له ابن خزيمة في صحيحه ،

لكن قال ابن معين ( صالح ، يُكتب حديثه ولا يحتج به ) ، وضعفه الدارقطني والنسائي وأبو حاتم ، ولا أعلم لذلك سبباً أو حديثاً ، وإن سلمنا لهم جدلاً أن الرجل اضطرب حفظه في بضعة أحاديث فأخطأ فيها فهل من شرط الثقة أو الصدوق ألا يخطئ أبداً؟! والرجل في الأصل صدوق ، وعلي كل فلم يتفرد بالحديث ، ومثل هذا ممن فيه توثيق مطلق يكون حديثه صحيحاً بأقل المتابعات .

3\_ رواه أحمد في مسنده ( 2728 ) عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن عباد بن منصور الناجي عن عكرمة عن ابن عباس .

وهذا إسناد حسن أو حسن في المتابعات علي الأقل ورجاله ثقات سوي عباد بن منصور وهو صدوق تغير حفظه وإنما اشتد عليه بعضهم لبدعته إذ كان قدريا ، قال يحيى القطان ( ثقة ) ، ينبغي أن يُترك حديثه لرأي أخطأ فيه ) ،

وقال العجلي ( جازز الحديث ) ، وقال البخاري ( صدوق ) واستشهد به في صحيحه ، وصح له الحاكم في المستدرک ، وروي له ابن خزيمة في صحيحه ،

لكن ضعفه ابن معين وأبو حاتم وأبو داود وأبو زرعة والنسائي والساجي والدارقطني وابن سعد ، لكن إذا نظرنا إلى الرجل والرجل لم يكن قليل الحديث وتجاوز حديثه المائة حديث ، فتجد أنه توبع علي أكثرها إن لم يكن كلها لفظاً أو معني ،

وليس من شرط الثقة أو الصدوق ألا يخطئ أبداً ، والرجل في الأصل صدوق ، وقد أصاب ابن حجر حين لخص حاله في التقريب فرفعه عن الضعف فقال ( صدوق ، رُي بالقدر ، وكان يدلّس ، وتغير بآخره ) ،

أما التدليس ففيه كلام ، وقد وصفه بالتدليس عن عكرمة بعض الأئمة منهم البخاري والبزار وابن حبان ، إلا أن معتمداهم في هذه التهمة للرجل غير ثابت ، وعباد ليس بمدلس أصلاً وقد سمع عباد من عكرمة قطعاً ولم يدلّس عنه ،

وأقل جواب الشيخ أحمد شاکر في تحقيقه لمسند أحمد علي هذه المسألة فقال ( 3 / 410 ) وقد بينا في ( 2131 ) خطأ من زعم أن عباداً لم يسمع حديث اللعان من عكرمة بما شرح من سماعه منه في رواية الطيالسي ، وهذا مثل ذلك ، صرح بالسماع منه في رواية النضر بن شميل عنه عند الترمذي ، والنضر بن شميل ثقة حافظ كان إماماً في العربية والحديث ،

وقد قلنا فيما مضى في شأن عباد والمدلس الصادق إذا صرح بالتحديث ارتفعت شبهة التدليس وصرح حديثه ، ولكني أستدرك هنا بما حققت في هذا الحديث أن عباداً لم يكن مدلساً أصلاً ، بل هي تهمة نسبت إليه لكلمات نُقلت لا نراها تصح أو تسقيم ،

فقد نقلنا فيما مضى عن الجرح والتعديل لابن أبي حاتم قول أبيه نرى أنه أخذ هذه الأحاديث عن ابن أبي يحيى عن داود بن حصين عن عكرمة ، وعن الميزان سؤال يحيى بن سعيد عباداً عن أخذ حديث اللعان ؟ فقال حدثني ابن أبي يحيى إلخ ونزید هنا ما جاء في التهذيب ( 5 / 104 ) قال علي بن المديني سمعت يحيى بن سعيد قلت لعباد بن منصور سمعت حديث ما مررت بملاً من الملائكة وأن النبي - ﷺ - كان يكتحل ثلاثاً من عكرمة ؟ فقال حدثني ابن أبي يحيى عن داود عن عكرمة ، فهذه كلمات توهم التدليس ،

وقد أوقعت في وهم كثير من المحدثين أنه أخذ هذه الأحاديث من إبراهيم بن أبي يحيى ، حتى إن بعضهم حين نقل شيئاً من هذه الكلمات ، كالميزان والتهذيب لم يقل ابن أبي يحيى بل قال إبراهيم بن أبي يحيى ، وإبراهيم ضعيف جداً عندهم ، فأخطوا خطأ فاحش ، ونسبوا الرجل إلى التدليس عن راو ضعيف هو منه براء ، وهو تدليس بعيد أن يكون ، إن لم يكن غير معقول ،

فإنهم زعموا أنه يدلس اسم راو متأخر عنه جداً ، عاش بعده 32 سنة ! ، عباد بن منصور مات سنة 152 وإبراهيم بن أبي يحيى مات سنة 184 ، فكيف يدلس عباد راوياً لا يزال حياً وهو أصغر من بعض تلاميذه ! ،



فإن من الرواة عن عباد شعبة وإسرائيل مائة سنة 160 وحماد بن سلمة سنة 167 ، وعباد إنما يروي عن شيوخ قدماء ، عكرمة سنة 104 أو 107 والقاسم بن محمد سنة 106 وأبو رجاء العطاردي سنة 109 والحسن سنة 110 وعطاء سنة 114 وأيوب سنة 131 وهشام بن عروة سنة 146 ،

فهو يروي عن شيوخ أقدم من داود بن الحصين سنة 135 ، الذي يزعمون أنه دلس عن إبراهيم بن أبي يحيى عنه ، فلماذا لو كان مدلساً لم يجعل تدليسه لداود بن الحصين مباشرة وهو قد عاصره يقيناً؟! ، والظاهر عندي أن هذه الكلمات - إن صحت- فإنما هي محرفة ، ثم بني عليها الوهم كله ، فإني أجد جوابه الذي رواه علي بن المديني عن يحيى بن سعيد في التهذيب حدثه ابن أبي يحيى عن داود عن عكرمة ،

وأجده في الميزان حدثني ابن أبي يحيى إلخ ، وفرق كبير بين اللفظين وأجد ابن أبي حاتم ينقل في الجرح والتعديل ( 86 / 1 / 3 ) قوله وترى أنه أخذ هذه الأحاديث عن ابن أبي يحيى عن داود بن حصين إلخ ، ثم أجد هذه الكلمة نفسها في التهذيب ( 104 / 5 ) بلفظ عن إبراهيم بن أبي يحيى ، وهو فرق كبير أيضاً ، واللفظ الأول- إن صح- أقرب إلى القبول ، ويكون المراد به محمد بن أبي يحيى والد إبراهيم ، ومحمد بن أبي يحيى ثقة مات سنة 146 ، ويروي عن عكرمة أيضاً ،

فلو صحت هذه الأسئلة وهذه الجوابات من عباد لكان الأقرب إلى الصواب أن يكون قال حدثني ابن أبي يحيى وداود بن حصين عن عكرمة ، يريد تقوية روايته بأن داود بن الحصين ومحمد بن أبي يحيى روي هذه الأحاديث أيضاً عن عكرمة كما رواها ، لا أنه يريد أن يثبت على نفسه تدليساً لا حاجة له به ، وقد صرح بالسماع فيها أو في بعضها في رواية الثقات عنه (

وصدق والله الشيخ ، وعباد برئ من تهمة التدليس كليا ، وليس هو من التدليس في شئ ، ويبقى أن في حفظه ضعف فحينها نقول الرجل لم يتفرد بالحديث وتابعه عليه غيره من الثقات ، فالحديث صحيح علي كل حال .

4\_ رواه أبو داود في سننه ( 4463 ) عن إسحاق بن راهويه عن عبد الرزاق الصنعاني عن ابن جريج المكي قال أخبرني عبد الله بن عثمان بن خيثم قال سمعت سعيد بن جبير ومجاهد بن جبر يحدثان عن ابن عباس موقوفا في البكر يؤخذ علي اللوطية ، قال يُرجم .

وهذا إسناد صحيح أو حسن علي الأقل ، ورجاله ثقات سوي ابن خيثم وهو صدوق إن لم يكن ثقة أخطأ في بضعة أحاديث فقط ، روي له البخاري ومسلم في صحيحيهما ، وقال العجلي ( ثقة ) ،

وقال النسائي ( ثقة ) ، وذكره ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار ( كان من أهل الفضل والنسك والفقہ والحفظ ) ، وقال ابن سعد ( ثقة ، وله أحاديث حسنة ) ، وقال ابن معين ( ثقة حجة ) ،

وصح له الترمذي في سننه ، والحاكم في المستدرک ، وروي له ابن حبان في صحيحه ، وابن خزيمة في صحيحه ، والضياء المقدسي في المختارة ،

لكن ذكره ابن حبان في الثقات وقال ( يخطئ ) ، وضعفه الدارقطني والنسائي في رواية ، ولا أعلم لذلك سببا ولا حديثا دعاهم لذلك ، بل حتي إن سلمان أنه أخطأ فعلا في أحاديث معدودة تعد علي أصابع اليد الواحدة فهل من شرط الثقة ألا يخطئ أبدا ، وهذا مع التسليم أنه أخطأ فيها ، وقول من وثقوه وصححو أحاديثه أقرب وأصح ، والرحل ثقة .

5\_ رواه الطبراني في المعجم الكبير ( 11527 ) عن عليك الرازي عن عبد العزيز بن يحيى الهاشمي عن سليمان بن بلال القرشي عن الحسين بن عبد الله الهاشمي عن عكرمة عن ابن عباس . وهذا إسناده ضعيف جدا لحال عبد العزيز الهاشمي وباقي رجاله ثقات سوي الحسين الهاشمي وهو صدوق سئ الحفظ .

أما الحسين الهاشمي فقال العجلي ( لا بأس به ) ، وقال ابن معين ( ليس به بأس ، يكتب حديثه ) ، وضعفه ابن المديني والبخاري وأبو زرعة وابن سعد وأبو حاتم وابن عدي وابن حنبل ، والرجل لم يتفرد بالحديث ومضت طرق أخرى للحديث .

أما عبد العزيز الهاشمي فضعيف جدا فقط وليس بكذاب ، قال أبو حاتم ( ضعيف لا أحدث عنه ) ، وجعله المزني في الضعفاء المتروكين ، واتهمه البخاري وابن عدي ، ولخص ابن حجر حاله في التقريب فقال ( متروك الحديث ) وأصاب في ذلك ، والرجل ليس من الكذب في شيء وإنما لكثرة خطئه وصفه بعضهم بالكذب كما في لغة البعض بإطلاق الكذب علي الخطأ ، والرجل لا يعتمد .

وها هنا لابد من بيان فرق كبير شديد بين المتروك والكذاب ، لأنه بعدم غدرارك هذا الفرق ترك الناس حديث الضعفاء جدا وكأنها كذب محض ! وليس الأمر هكذا .

وللتقريب افترض أن رجلا روي 100 حديث وأخطأ في 70 حديثا منها فهذا رجل ضعيف جدا أو متروك ، لكن معني هذا الكلام أيضا أنه لم يخطئ في 30 حديثا منها ، وهذا يُعرف بالمتابعات والشواهد ، لأن جزءا من حديث الرجل ما زال صالحا ،

أما الكذاب فلا يصلح في شيء ، وإن ثبت كذب الراوي عمداً في حديث واحد فهو كذاب مطلقاً في كل ما روي ، ولا يُقبل حديثه ولا في المتابعات إطلاقاً ، ولا بد من إدراك الفرق حتى لا تجعل حديث المتروك مساوياً لحديث الكذاب .

**6\_ رواه أبو بكر الإسماعيلي في معجم الشيوخ ( 2 / 525 ) عن محمد بن هارون الهاشمي عن إسماعيل بن عبد الله العجلي عن عبيد الله بن موسى العبسي عن حفص بن غياث النخعي عن داود بن أبي هند القشيري عن عكرمة عن ابن عباس .**

وهذا إسناد ضعيف لضعف محمد بن هارون ، وباقي رجاله ثقات ، ومحمد بن هارون ضعيف فقط وليس بمتروك ، قال الدارقطني ( ضعيف ) ، وقال الخطيب البغدادي ( في حديثه مناكير ) ، واتهمه ابن عساکر ، ولا أعلم لذلك سبباً أو حديثاً دعاه لهذا وأقصى أمر الرجل الضعف وسوء الحفظ فقط ، والرجل ضعيف فقط .

أما قول البعض أن داود بن أبي هند تصحيف أو خطأ وصوابه داود بن الحصين فخطأ وضرب بالظن ، ولا مانع أن يكون الحديث عن داود بن أبي هند وداود بن الحصين كلاهما عن عكرمة .

**7\_ رواه البيهقي في الشعب ( 5118 ) عن علي بن أحمد بن عبدان عن أحمد بن عبيد الصفار عن إسحاق بن إبراهيم الختلي عن يزيد بن خالد بن موهب عن مفضل بن فضالة القتباني عن ابن جريج المكي عن عكرمة عن ابن عباس .**

وهذا إسناد صحيح أو حسن علي الأقل ورجاله ثقات ولا علة فيه ، أما إسحاق الختلي فقال عنه الخطيب البغدادي ( ثقة ) ، لكن قال الدارقطني والحاكم ( ليس بالقوي ) ، والرجل كان كثير الحديث وقارب حديثه مائة حديث ،

فإن سلمنا أنهم لينوه لبضعة أحاديث أخطأ فيها فليس من شرط الثقة أو الصدوق ألا يخطئ أبداً ، والرجل صدوق في الأصل ، وقد توبع أيضاً كما في الإسناد التالي ، أما عدم تصريح ابن جريج بالتحديث فللحديث طرق أخرى كثيرة عن عكرمة تشهد له .

8\_ رواه الخرائطي في اعتلال القلوب ( 184 ) عن علي بن داود القنطري عن عبد الله بن صالح الجهني عن يحيى بن أيوب الغافقي عن ابن جريج المكي عن عكرمة عن ابن عباس .

وهذا إسناد صحيح إلي ابن جريج أو حسن علي الأقل ، ورجاله ثقات سوي عبد الله الجهني وهو صدوق إن لم يكن ثقة أخطأ في بضعة أحاديث فقط ، ولا داعي لتفصيل حاله ها هنا فهذا إسناد صالح في المتابعات علي كل حال .

9\_ رواه ابن ماجة في سننه ( 2562 ) عن يونس بن عبد الأعلى الصدي عن عبد الله بن نافع المخزومي عن عاصم بن عمر العمري عن سهيل بن أبي صالح عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة .

وهذا إسناد حسن في المتابعات ورجاله ثقات سوي عاصم بن عمر وفي ضعف لسوء حفظه ، قال أحمد بن صالح ( ثقة ) ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال ( يخطئ ويخالف ) لكن أعاد ذكره في المجروحين ،

وضعه أبو حاتم وابن حنبل أولترمذي والنسائي والبخاري والدارقطني وابن معين ، وبعد ان فصل فيه ابن عدي في الكامل قال ( قد ضعفه وأحاديثه حسان ، ومع ضعفه يُكتب حديثه ) ، وللحديث طريق أخري تشهد له وكذلك ثبوت الحديث من طرق أخري عن ابن عباس .

**10\_ رواه الحاكم في المستدرک ( 4 / 351 )** عن أحمد بن سهل البخاري عن سهل بن المتوكل الشيباني عن عبد الله بن مسلمة الحارثي عن عبد الرحمن بن عبد الله العمري عن سهيل بن أبي صالح عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة .

وهذا إسناد ضعيف لضعف عبد الرحمن العمري وباقي رجاله ثقات سوي سهل الشيباني وهو صدوق لا بأس به ، روي عن عدد من الأئمة وروي عنه ابن عدي الجرجاني وأحمد البخاري ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وصح له الحاكم في المستدرک ، ولم يجرحه أحد وليس له شيء يُنكر عليه ، فالرجل صدوق لا بأس به .

أما عبد الرحمن العمري فمختلف فيه بين الضعف والترك ، ضعفه ابن معين والبخاري والبيهقي وأبو نعيم وابن بشكوال ، وتركه أبو حاتم وأبو زرعة وابن حبان والنسائي وابن حبان ، واتهمه ابن معين في رواية ، وعلي كل فهذا إسناد صالح في المتابعات وإن لم يزد الحديث قوة فلن يضعفه .

**11\_ روه ابن حزم في المحلي ( 12 / 393 )** عن عبد الله بن ربيع التميمي عن محمد بن مفرح القرطبي عن القاسم بن أصبغ عن محمد بن وضاح عن سحنون بن سعيد عن ابن وهب عن القاسم بن عبد الله العمري عن سهيل بن أبي صالح عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة .

وهذا إسناد ضعيف لضعف القاسم العمري وباقي رجاله ثقات ، والقاسم العمري مختلف فيه بين الضعف والترك ، قال ابن المديني ( ذاك ضعيف عندنا ) ، وضعفه الدارقطني وابن معين والحاكم وأبو نعيم وأبو زرعة والبيهقي ، لكن تركه أبو حاتم وابن حنبل والعجلي والنسائي والفسوي ، واتهمه ابن معين في رواية ،

وإن كان الرجل عندي ضعيف وليس بمتروك ، لكن بضم هذا الإسناد مع الإسناد السابق بالإضافة لمتابعة عاصم بن عمر فيثبت الحديث عن أبي هريرة ، ويزيده قوة ثبوت الحديث من طرق كثيرة عن ابن عباس كما سبق .

12\_ رواه الحارث في مسنده ( المطالب العالية / 1850 ) عن داود بن المحبر عن عباد بن كثير الثقفي عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله . وهذا إسناد ضعيف لضعف عباد الثقفي وداود بن المحبر وباقي رجاله ثقات .

أما داود بن المحبر فقييل متروك بل واتهمه بعضهم ، وهذا خطأ والرجل صدوق أخطأ في بضعة أحاديث فقط ، أقول بل هو صدوق يخطئ ، وضعفه أبو حاتم وابن حبان وأبو زرعة وابن حنبل والنسائي والبخاري والدارقطني وابن المديني ،

إلا أنهم كلهم جميعا ضعفوه لأنه روي بضعة أحاديث في فضل العقل عن عباد بن كثير الثقفي ، وأحاديث العقل عندهم لا تثبت بحال فلذلك ضعفوا كل من وراها !

قال فيه ابن عدي ( كان يخطئ ويصحف الكثير ، وفي الأصل أنه صدوق ) ، وقال أبو داود ( هو ثقة شبه الضعيف ) ، وقال ابن معين ( ما زال معروفا بالحديث ، ثم ذهب فصحب قوما من المعتزلة فأفسدوه ، وهو ثقة ) ، وقال أيضا ( كان يخطئ كثيرا ويصحف ، إلا أنه ثقة ) .

فكما تري أنه سواء كان صدوقا يخطئ أو ضعيفا إلا أنه ليس من الكذب في شيء بحال من الأحوال ، إلا أنه علي الصحيح صدوق يخطئ ، لم ذاك ؟ لأن كل من ضعفه بضعفه بسبب روايته أحاديثا في فضل العقل عن عباد بن كثير الثقفي ، وعباد ضعيف والعتب عليه فيها ، وداود نفسه ثقة وهو إنما يروي ما سمع ، وكذلك قد توبع علي روايته عن عباد بن كثير كما في الإسناد التالي .

أما عباد الثقفي فقيل كذاب ، أقول بل الرجل ضعيف فقط ، قال ابن عدي ( عامة حديثه مما لا يتابع عليه ) ، وقال البيهقي ( ضعيف ) ،

وقال أبو حاتم الرازي علي شدته المعروفة ( ضعيف الحديث ) ، وقال أبو زرعة الرازي ( شيخ صالح لا يضبط الحديث ) ، وضعفه أبو نعيم وابن عمار الموصلي وابن معين ، وقال يعقوب الفسوي ( حديثه ليس بذاك ) ،

فكل أقوالهم كما رأيت تدل علي أن ضعفه ليس شديدا ، وأنه كغيره من الرواة الضعفاء ممن ساء حفظهم فوقعت فيه بعض الأخطاء ، فهو ضعيف فقط ليس بمتروك ولا كذاب ،

وأحاديث العقل التي رواها فهي ضعيفة إلا أن يتابع علي أحدها فيرقي للحسن لغيره ، وليس من بابها هكذا مكذوبة ، وعلي الوجه الآخر لا يمنع أن في أحاديثه أحاديث أخطأ فيها وهي ضعيفة جدا متروكة ، لكن الأصل في الرجل أنه ضعيف .



أما عبد الله بن عقيل فصدوق إن لم يكن ثقة أخطأ في بضعة أحاديث فقط ، ولا داعي لتفصيل حاله ها هنا فالإسناد ضعيف لضعف غيره كما سبق ، ويشهد للحديث ثبوته من طرق أخرى عن ابن عباس وأبي هريرة كما سبق .

13\_ رواه عبد الخالق اليوسفي في أحاديثه ( 11 ) عن المبارك بن عبد الجبار الطيوري عن الحسن بن أبي بكر البزاز عن عثمان بن أحمد الدقاق عن حامد بن سهل الثغري عن معاذ بن فضالة الزهراني عن يحيى بن أيوب الغافقي عن عباد بن كثير الثقفي عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر . وهذا إسناد ضعيف لضعف عباد الثقفي وسبق بيان حاله في الحديث السابق ، وباقي رجاله ثقات .

.. قائمة المصادر المذكورة بأكملها في آخر كتاب ( الكامل في السنن ) ..

-----

\_\_ كتب سابقة :

1\_ الكامل في السُّنن ، أول كتاب علي الإطلاق يجمع السنة النبوية كلها ، بكل من رواها من الصحابة ، بكل ألفاظها ومتونها المختلفة ، من أصح الصحيح إلي أضعف الضعيف ، مع الحكم علي جميع الأحاديث ، وفيه ( 63,000 ) ثلاثة وستون ألف حديث / الإصدار الرابع

2\_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث ( الإيمان معرفة وقولٌ وعمل ) وحديث ( النظر إلي وجه عليّ عبادة ) وبيان معناه وحديث ( أنا مدينة العلم وعليّ بابها ) وتصحيح الأئمة له

3\_ الكامل في الأحاديث الضعيفة / الإصدار الثالث / إصدار جديد يحوي متون الأحاديث الضعيفة بغير تكرار لأسانيدها ولمن رواها من الصحابة

4\_ الكامل في الأحاديث المتروكة والمكذوبة / الإصدار الثالث / إصدار جديد يحوي متون الأحاديث المتروكة والمكذوبة بغير تكرار لأسانيدها ولمن رواها من الصحابة

5\_ الكامل في أحاديث فضل الصلاة علي النبي / 160 حديث

6\_ الكامل في أحاديث فضائل الصحابة / 4900 حديث

7\_ الكامل في أحاديث فضائل آل البيت لقرابتهم من النبي / 1700 حديث

8\_ الكامل في أحاديث فضائل أبي بكر الصديق / 800 حديث

9\_ الكامل في أحاديث فضائل عمر بن الخطاب / 600 حديث

10\_ الكامل في أحاديث فضائل عثمان بن عفان / 350 حديث

11\_ الكامل في أحاديث فضائل علي بن أبي طالب / 950 حديث

12\_ الكامل في أحاديث فضائل معاوية بن أبي سفيان / 100 حديث

13\_ الكامل في أحاديث أحب الصحابة إلي النبي / 40 حديث

14\_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث اطلبوا الخير عند حسان الوجوه من ( 20 ) طريقا عن النبي وبيان معناه

15\_ الكامل في أحاديث أشراف الساعة الصغرى / 3700 حديث

16\_ الكامل في تواتر حديث مهدي آخر الزمان من ( 30 ) طريقا مختلفا إلي النبي

17\_ الكامل في أحاديث زواج النبي من ( 25 ) امرأة وطلق عشرة وارتدت واحدة وما تبع ذلك من أقاويل / 200 حديث

18\_ الكامل في أحاديث ما كان لدي النبي من ملك يمين وما تبع ذلك من أقاويل / 60 حديث

19\_ الكامل في تواتر حديث رجم الزاني المحصن من ( 65 ) طريقا مختلفا إلي النبي

20\_ الكامل في تفاصيل حديث غفر الله لبغِيّ بسقيا كلب وبيان أنه ورد في غفران الصغائر وأن كلمة بغِي تطلق لغويا علي من زنت مرة واحدة / 30 حديث وأثر

21\_ الكامل في أحاديث المتعة وأيما رجل وامرأة تمتعا فِعشرة ما بينهما ثلاثة أيام وأنها أبيحت للصحابة فقط وما تبع ذلك من أقاويل / 90 حديث

22\_ الكامل في أحاديث زواج النبي من عائشة وعمرها ( 6 ) ست سنوات ودخل بها وعمرها ( 9 ) تسع سنوات وعمره ( 54 ) أربعة وخمسين عاما / 100 حديث

23\_ الكامل في أحاديث لعن النبي المتبرجات من النساء وما في معناه وما تبعها من أقاويل / 200 حديث

24\_ الكامل في أحاديث أمر النبي النساء بالخمار والغلالة والذيل وما تبعها من أقاويل / 80 حديث

25\_ الكامل في تواتر حديث لا نكاح إلا بولي من ( 12 ) طريقا مختلفا إلي النبي

26\_ الكامل في شهرة حديث يقطع الصلاة الكلب والمرأة والحمار عن ( 7 ) سبعة من الصحابة عن النبي وجواب عائشة علي نفسها

27\_ الكامل في أحاديث لا تؤمُّ امرأةٌ رجلا ولو من وراء ستار / 60 حديث

28\_ الكامل في أحاديث خلقت المرأة من ضلع أعوج فدارها تعيش بها ولن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة وما في معناه / 50 حديث

29\_ الكامل في أحاديث أذن النبي في ضرب النساء ولا ترفع عصاك عن أهلك / 50 حديث

30\_ الكامل في أحاديث لا توفي المرأة حق زوجها وإن سال جسمه دما وصيدا فليحسته بلسانها ولا تقبل لها حسنة إن باتت وزوجها عليها غاضب وما في معناه وما تبعها من أقاويل / 150 حديث

31\_ الكامل في تواتر حديث لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها لما عظم الله عليها من حقه ، من ( 20 ) طريقا مختلفا إلي النبي ، وما تبعه من أقاويل

32\_ الكامل في شهرة حديث لا يجوز لامرأة أمر في مالها إلا بإذن زوجها ، من ( 9 ) تسع طرق مختلفة إلي النبي ، وما تبعه من أقاويل

33\_ الكامل في أحاديث كان النبي لا يصفح النساء وإن صافح وضع علي يده ثوبا / 25 حديث

34\_ الكامل في تواتر حديث أكثر أهل النار النساء ، من ( 20 ) طريقا مختلفا إلي النبي ، وما تبعه من أقاويل

35\_ الكامل في أحاديث كان النبي يقبّل نساءه وهو صائم وقدرته علي ملك نفسه وحديث عائشة كان النبي يقبّلني ويمصّ لساني / 40 حديث

36\_ الكامل في أحاديث كان النبي يباشر نساءه وهي حائض وعلي فرجها خرقه / 40 حديث

37\_ الكامل في أحاديث نهى النبي النساء عن الخروج لغير ضرورة وقال ارجعن مأزورات غير مأجورات وما في معناه / 100 حديث

38\_ الكامل في أحاديث أن النبي قام لجنازة يهودي وقال إنما قمنا للملائكة وإعظاما للذي يقبض الأرواح / 20 حديث

39\_ الكامل في أحاديث أشراط الساعة الكبرى / 500 حديث

40\_ الكامل في تواتر حديث دابة آخر الزمان من ( 30 ) طريقا مختلفا إلي النبي

41\_ الكامل في تواتر حديث يأجوج ومأجوج من ( 30 ) طريقا مختلفا إلي النبي

42\_ الكامل في تواتر حديث نزول عيسي آخر الزمان من ( 35 ) طريقا مختلفا إلي النبي

43\_ الكامل في تواتر حديث المسيح الدجال من ( 100 ) طريق مختلف إلي النبي

44\_ الكامل في زوائد مسند الديلمي وما تفرد به عن كتب الرواية / 1400 حديث

45\_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من حفظ علي أمي أربعين حديثاً ومن حسّنه وعمل به من الأئمة

46\_ الكامل في آيات وأحاديث وصف من لم يسلم بالسفهاء والكلاب والحمير والأنعام والقردة والخنزير وأظلم الناس وأشّر الناس إلي آخر ما ورد من أوصاف / 300 آية وحديث

47\_ الكامل في أحاديث قول أبي طالب للنبي إن قومك أنصفوك يقولون لك لا تسبهم ولا تشتمهم ولا تسفههم ولا تقتحم مجالسهم حتي لا يسبوك ويشتموك ويؤذوك / 200 حديث

48\_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث أن الفتنة في قوله تعالي ( والفتنة أكبر من القتل ) المراد بها الكفر / أي أن الكفر والشرك أعظم عند الله من القتل

49\_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث قصة الغرانيق وذكر ( 25 ) صحابي وتابعي وإمام ممن قبلوها وفسّروا بها القرآن

50\_ الكامل في أحاديث كان النبي يخير المشركين بين الإسلام والقتل فمن أسلم تركه ومن أيّ قتله ونقل الإجماع علي ذلك وأن ما قبله منسوخ / 350 حديث و50 أثر

51\_ الكامل في أحاديث شروط أهل الذمة وإيجاب عدم مساواتهم بالمسلمين وما تبعها من أقاويل ونفاق وحروب / 900 حديث

52\_ الكامل في تواتر حديث لا يُقتل مسلم بكافر قصاصا وإن قتله عامدا وإنما له الدية فقط من ( 19 ) طريقا مختلفا إلى النبي وما تبعه من أقاويل ونفاق وحروب

53\_ الكامل في تواتر حديث لا يرث الكافر من المسلم شيئا من ( 13 ) طريقا مختلفا إلى النبي وما تبعه من أقاويل ونفاق وحروب

54\_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث دية الكتائب نصف دية المسلم من خمسة طرق ثابتة عن النبي وما تبع ذلك من أقاويل ونفاق وحروب

55\_ الكامل في أحاديث من جهر بتكذيب النبي أو قال ديننا خير من دين الإسلام يُقتل وما تبعها من أقاويل ونفاق وحروب / 100 حديث

56\_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث أن المرأة التي وضعت السم للنبي في الشاة قتلها النبي وصلبها

57\_ الكامل في تواتر حديث من أسلم ثم تنصّر أو تهوّد أو كفر فاقتلوه من ( 40 ) طريقا مختلفا إلى النبي ونقل الإجماع علي ذلك وبيان اختلاف حد الردة عن حد المحاربة وما تبعه من أقاويل ونفاق وحروب



58\_ الكامل في تواتر حديث أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب ولا يسكنها إلا مسلم من ( 14 ) طريقا مختلفا إلى النبي وما تبعه من أقاويل ونفاق وحروب

59\_ الكامل في أحاديث من أبي الإسلام فخذوا منه الجزية والخراج ثلاثة أضعاف ما علي المسلم واجعلوا عليهم الذل والصغار وما تبعها من أقاويل ونفاق وحروب / 200 حديث

60\_ الكامل في أحاديث من أبي الجزية والخراج وشروط أهل الذمة أو خالفها حكم فيهم النبي بالقتل وأخذ أموالهم غنائم ونسائهم وأطفالهم سبايا وما تبعها من أقاويل ونفاق وحروب / 250 حديث

61\_ الكامل في شهرة حديث أمرنا النبي أن نكشف عن فرج الغلام فمن نبت شعر عانته قتلناه ومن لم ينبت شعر عانته جعلناه في الغنائم السبايا من ( 10 ) طرق مختلفة إلى النبي وما تبعه من أقاويل ونفاق وحروب

62\_ الكامل في أحاديث من شهد الشهادتين فهو مسلم له الجنة خالدا فيها وله مثل عشرة أضعاف أهل الدنيا جميعا وإن قتل وزني وسرق ومن لم يشهدهما فهو كافر مخلد في الجحيم وإن لم يؤذ إنسانا ولا حيوانا / 800 حديث

63\_ الكامل في أحاديث لا يؤمن بالله من لا يؤمن بي ولا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة / 150 حديث

64\_ الكامل في أحاديث أن قوله تعالى ( لتجدن أقربهم مودة ) نزل في أناس من أهل الكتاب لما سمعوا القرآن آمنوا به وبالنبي / 80 حديث

65\_ الكامل في أحاديث نُهينا أن نستغفر لمن لم يمت مسلما وحيثما مررت بقبر كافر فبشره بالنار / 70 حديث

66\_ الكامل في تواتر حديث استأذنت ربي أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي من ( 24 ) طريقا مختلفا إلي النبي وأن حديث إحياء أبوي النبي حديث آحاد بإسناد مسلسل بالكذابين والمجهولين

67\_ الكامل في شهرة حديث أن أبا نبي الله إبراهيم في النار من تسع طرق مختلفة إلي النبي

68\_ الكامل في تواتر حديث أطفال المشركين في النار والوائدة والموعودة في النار من ( 10 ) عشر طرق مختلفة إلي النبي

69\_ الكامل في تواتر حديث سئل النبي عن قتل أطفال المشركين فقال نعم هم من أهليهم من ( 11 ) طريقا مختلفا إلي النبي وبيانه

70\_ الكامل في أحاديث إباحة التألي علي الله وأمثلة من تألي الصحابة علي الله أمام النبي وأحاديث النهي عنه والجمع بينهما / 70 حديث

71\_ الكامل في أحاديث من رأي منكم منكرا فليغيّره وإن الناس إذا رأوا منكرا فلم يغيروه عمّهم الله  
بالعقاب / 700 حديث

72\_ الكامل في أحاديث لا تصاحب إلا مؤمنا ولا يأكل طعامك إلا تقيّ ومن جالس أهل المعاصي  
لعنه الله / 50 حديث

73\_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث اذكروا الفاجر بما فيه يحذره الناس ومن خلع جلباب  
الحياء فلا غيبة له من ( 10 ) عشر طرق عن النبي

74\_ الكامل في تواتر حديث أيما امرئ سببته أو شتمته أو آذيته أو جلدته بغير حق فاللهم اجعلها  
له زكاة وكفارة وقربة من ( 20 ) طريقا مختلفا إلي النبي

75\_ الكامل في أحاديث فضائل العرب وحب العرب إيمان وبغضهم نفاق / 100 حديث

76\_ الكامل في أحاديث فضائل قريش وأن الله اصطفى قريشا علي سائر الناس وحب قريش إيمان  
وبغضهم نفاق / 200 حديث

77\_ الكامل في أحاديث أُحِلَّتْ لي الغنائم ومن قتل كافرا فله ماله ومناعه وأحاديث توزيع الغنائم  
وأنصبتها وأسهمها / 900 حديث

78\_ الكامل في أحاديث من كان النبي يعطيهم المال للبقاء علي الإسلام وقولهم كنا نبغض النبي  
فظلّ يعطينا المال حتي صار أحبّ الناس إلينا / 50 حديث

79\_ الكامل في أحاديث إن خُمس الغنائم لله ورسوله وأحلّ الله للنبي أن يصطفي لنفسه ما يشاء  
من الغنائم والسبايا / 100 حديث

80\_ الكامل في أحاديث اغزوا تغنموا النساء الحسان ومن لم يرض بحكم النبي قال لأقتلنّ رجالهم  
ولأسبينّ نساءهم وأطفالهم وأحاديث توزيعهم كجزء من الغنائم كتوزيع المال والمتاع / 300  
حديث

81\_ الكامل في أحاديث نقل العبد من سيد إلي سيد أفضل في الأجر وأعظم عند الله من عتقه  
ونقل الإجماع أن عتق العبيد ليس بواجب ولا فرض / 950 حديث

82\_ الكامل في أحاديث لا يُقتل حرٌّ بعبد قصاصا وإن قتله عامدا وعورة الأمة المملوكة من السرة  
إلي الركبة وباقي الأحكام التي تختلف بين الحر والعبد / 250 حديث

83\_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من عشق فعف فمات مات شهيدا وبيان معناه ومن  
صححه من الأئمة

84\_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من حدث حديثا فعطس عنده فهو حق وبيان معناه ومن حسنه وضعفه من الأئمة وإنكارهم علي من قال أنه متروك أو مكذوب

85\_ الكامل في أسانيد وتضعيف حديث نبات الشعر في الأنف أمان من الجذام وتضعيف الأئمة له وإنكارهم علي من قال أنه متروك أو مكذوب

86\_ الكامل في تواتر حديث لا تأتوا النساء في أدبارهن ولعن الله من أتى امرأته في دبرها من ( 19 ) طريقا مختلفا إلي النبي

87\_ الكامل في تواتر حديث الشؤم في الدار والمرأة والفرس عن ( 9 ) تسعة من الصحابة عن النبي وإنكارهم علي عائشة

88\_ الكامل في تواتر حديث شهادة امرأتين تساوي شهادة رجل واحد وشهادة المرأة نصف شهادة الرجل وإن كانت أصدق الناس وأوثقهم في رواية الحديث النبوي

89\_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث إذا أتى الرجل امرأته فليستترا ولا يتجردا تجرد العيرين ونقل الإجماع أن عدم تعري الزوجين عند الجماع مستحب

90\_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث لا يدخل الجنة ديوث من سبعة طرق عن النبي

91\_ الكامل في شهرة حديث لعن الله المحلل والمحلل له من ( 8 ) ثمانية طرق مختلفة إلى النبي

92\_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث مسح الوجه باليدين بعد الدعاء ومن حسنه من الأئمة  
والإنكار علي من منع العمل به

93\_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من زار قبري وجبت له شفاعتي ومن صححه من الأئمة  
وإنكارهم علي من قال أنه ضعيف أو متروك

94\_ الكامل في أحاديث مصر وحديث إذا رأيت فيها رجلين يقتتلان في موضع لبنة فاخرج منها  
/ 60 حديث

95\_ الكامل في أحاديث الشام ودمشق واليمن وأحاديث الشام صفوة الله من بلاده وخير جُنْدِه /  
200 حديث

96\_ الكامل في أحاديث العراق والبصرة والكوفة وكربلاء / 120 حديث

97\_ الكامل في أحاديث قزوين وعسقلان والقسطنطينية وخراسان ومرو / 90 حديث

98\_ الكامل في أحاديث سجود الشمس تحت العرش في الليل كل يوم والكلام عما فيها من معارضة  
لقوانين علم الفلك

99\_ الكامل في أحاديث الأمر بالاستنجاء بثلاثة أحجار وفعل النبي لذلك ( 10 ) عشر سنين  
وجواب مُنكّري الاستنجاء بالمنديل علي أنفسهم / 40 حديث

100\_ الكامل في أحاديث الأمر بقتل الكلاب صغيرها وكبيرها أبيضها وأسودها حتي الكلاب الأليفة  
وكلاب الحراسة والكلام عما نُسخ من ذلك / 120 حديث

101\_ الكامل في تواتر حديث من اقتني كلبا غير كلب الصيد والحراسة نقص من أجره كل يوم  
قيراط من ( 14 ) طريقا مختلفا إلي النبي

102\_ الكامل في تقريب ( سنن ابن ماجة ) بحذف الأسانيد مع بيان الحكم علي كل حديث وبيان  
عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه

103\_ الكامل في أحاديث ( سنن ابن ماجة ) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك  
وبيان أن ليس فيه حديث متروك أو مكذوب / 140 حديث

104\_ الكامل في تقريب ( سنن الترمذي ) بحذف الأسانيد مع بيان الحكم علي كل حديث والإبقاء  
علي ما فيه من الأقوال الفقهية وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه

105\_ الكامل في أحاديث ( سنن الترمذي ) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك  
وبيان أن ليس فيه حديث متروك أو مكذوب / 50 حديث

106\_ الكامل في تواتر حديث الميت يُعَدَّبُ بما نِيح عليه عن ( 7 ) سبعة من الصحابة عن النبي وإنكارهم علي عائشة

107\_ الكامل في تواتر حديث أن النبي بال قائما عن عشرة من الصحابة وإنكارهم علي عائشة

108\_ الكامل في اتفاق الصحابة والأئمة أن لا يُقتل مسلمٌ بكافر قصاصا وإن كان معاهدا غير محارب مع ذكر ( 50 ) صحابيا وإماما منهم مع بيان تناقض أبي حنيفة في المسألة وجوابه علي نفسه

109\_ الكامل في زوائد كتاب الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي وما تفرد به عن كتب الرواية / 700 حديث

110\_ الكامل في الأسانيد مع تفصيل كل إسناد وبيان حاله وحال رواته / الجزء الأول / 2500 إسناد

111\_ الكامل في أحاديث الصلاة وما ورد في فرضها وفضلها وكيفية وآدابها / 5700 حديث

112\_ الكامل في أحاديث قتل تارك الصلاة ونقل الإجماع أن تارك الصلاة يُقتل أو يُحبس ويُضرب حتي يصلي / 90 حديث



- 113\_ الكامل في أحاديث الوضوء وما ورد في فرضه وفضله وكيفيته وآدابه / 1000 حديث
- 114\_ الكامل في تواتر حديث الأذنان من الرأس في الوضوء من ( 16 ) طريقا مختلفا إلي النبي
- 115\_ الكامل في أحاديث الأذان وما ورد في فرضه وفضله وكيفيته وآدابه / 390 حديث
- 116\_ الكامل في أحاديث الجماعة والصف الأول للرجال في الصلاة وما ورد في ذلك من فضل وآداب / 340 حديث
- 117\_ الكامل في أحاديث القراءة خلف الإمام في الصلاة / 85 حديث
- 118\_ الكامل في أحاديث المسح علي الخفين في الوضوء / 170 حديث
- 119\_ الكامل في أحاديث التيمم وما ورد في فضله وكيفيته وآدابه / 90 حديث
- 120\_ الكامل في أحاديث سجود السهو في الصلاة وما ورد في كيفيته وآدابه / 60 حديث
- 121\_ الكامل في أحاديث صلوات النوافل وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 980 حديث
- 122\_ الكامل في أحاديث المساجد وما ورد في بنائها وفضلها وآدابها / 1000 حديث
- 123\_ الكامل في أحاديث القنوت في الصلاة وما ورد في فضله وآدابه / 70 حديث

124\_ الكامل في أحاديث الوتر والتهجد وقيام الليل وما ورد في فضله وكيفيته وآدابه / 870

حديث

125\_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار وبيان من صححه من الأئمة والجواب عن حجج من ضعفه

126\_ الكامل في أحاديث السواك وما ورد في فضله وآدابه / 170 حديث

127\_ الكامل في أحاديث صلاة الجنابة وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 380 حديث

128\_ الكامل في أحاديث صلاة الاستسقاء وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 50 حديث

129\_ الكامل في أحاديث صلاة الاستخارة وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 10 أحاديث

130\_ الكامل في أحاديث صلاة التسابيح وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها وتصحيح أكثر

من ( 20 ) إماما لها

131\_ الكامل في أحاديث صلاة الحاجة وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 35 حديث

132\_ الكامل في أحاديث صلاة الخوف وما ورد في كيفيتها وآدابها / 65 حديث

133\_ الكامل في أحاديث صلاة الكسوف والخسوف وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 100

حديث

134\_ الكامل في أحاديث صلاة العيدين وما ورد في فضلها وكيفية وآدابها / 115 حديث

135\_ الكامل في أحاديث صلاة الضحى وما ورد في فضلها وكيفية وآدابها / 125 حديث

136\_ الكامل في أحاديث رجم الزاني مع بيان أن تحريم الزني أمر شرعي وليس طبيا أو لمنع اختلاط

النسل بسبب إباحة نكاح المتعة ( 20 ) سنة في أول الإسلام / 180 حديث

137\_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث لا توفي المرأة حق زوجها وإن سال جسمه دما وصدیدا

فلحسته بلسانها وتصحيح الأئمة له وبيان أن الحجة الوحيدة لمن ضعفه أنه لا يعجبهم

138\_ الكامل في أحاديث سبب نزول آية ( لا إكراه في الدين ) وبيان أنها نزلت في اليهود والنصارى

وليس في عموم المشركين والمرتدين والفاسقين / 85 حديث وأثر

139\_ الكامل في تواتر حديث من كنت مولاه فعلي بن أبي طالب مولاه من ( 40 ) طريقا مختلفا

إلى النبي

140\_ الكامل في آيات وأحاديث وإجماع إن الدين عند الله الإسلام ولا يدخل الجنة إلا مسلم

وحيثما مرتت بقبر كافر فبشره بالنار وما ورد في هذه المعاني / 1300 آية وحديث

141\_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث الطير من ( 40 ) طريقا إلى النبي ومن صححه من الأئمة

وبيان تعنت بعض المحدثين في قبول أحاديث فضائل علي بن أبي طالب

142\_ الكامل في أحاديث بعثني ربي بكسر المعازف والمزامير وبيان اختلاف حكم الغناء عن حكم المعازف / 120 حديث / مع بيان وتنبيه حول سرقة بعض كتب الكامل ونسبتها لغير صاحبها

143\_ الكامل في أحاديث حرم النبي الغناء ولعن المغني والمغني له مع بيان اختلاف حكم المغنية الحرة عن المغنية الأمة المملوكة واختلاف حكم الغناء عن حكم المعازف / 100 حديث

144\_ الكامل في أحاديث الخمر وما ورد فيها من تحريم وذم وعقوبة ووعيد وحدود وبيان عدم امتناع الصحابة عنها قبل تحريمها / 700 حديث

145\_ الكامل في تواتر حديث ما أسكر كثيره فقليله حرام من ( 19 ) طريقا مختلفا إلي النبي

146\_ الكامل في تواتر حديث من شرب الخمر أربع مرات فاقتلوه من ( 15 ) طريقا مختلفا إلي النبي وبيان اختلاف الأئمة في نسجه

147\_ الكامل في أحاديث السرقة وما ورد فيها من تحريم وذم وعقوبة ووعيد وحدود بقطع الأيدي والأرجل / 650 حديث

148\_ الكامل في أحاديث حد السرقة وما ورد فيه من مقادير وقطع الأيدي والأرجل ونقل الإجماع علي ذلك / 140 حديث

149\_ الكامل في أحاديث عمل قوم لوط وما ورد فيه من تحريم ووذم ووعيد وعقوبة وحدود مع  
بيان أن تحريم ذلك أمر شرعي وليس طبي / 100 حديث

-----

سلسلة الكامل / كتاب رقم 150 /

الكامل في أسانيد و تصحيح حديث وفتلوا الفاعل

والمفعول به في عمل قوم لوط وبيان وختلاف

الصحابة والائمة في حده بين الزعم والقتل وخرق

لمؤلفه و / عامر أحمد الحسيني .. الكتاب مجاني

( نسخة جديدة بتحسين الخط وتكبيره لتيسير القراءة وخاصة علي أجهزة المحمول )